S/PV.7830

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٣٠

الجمعة، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيدة شوالجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيسو

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1642716 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): تعارض الصين مناقشة مجلس الأمن لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينص ميثاق الأمم المتحدة بعبارات لا لبس فيها على أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين. إن مجلس الأمن ليس محفلا لمناقشة مسائل حقوق الإنسان، ناهيك عن تسييس مثل هذه المسائل.

وبالنظر إلى السياق الحالي، الذي يواجه فيه السلم والأمن الدوليان فيضا من التحديات الصعبة، ينبغي للمجلس أن يتحمل مسؤوليته بدقة ويركّز على المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين مع الاهتمام الكامل بها.

إن الصين تؤيد باستمرار جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، وتصرّ على أن تبقى سلمية ومستقرة، وأن تُلتمس الحلول من خلال الحوار والتشاور. وسوف لن نسمح بأن تتفكك شبه الجزيرة أو أن تعصف بها الاضطرابات في ظل أي ظرف من الظروف. إن موقفنا يتماشى مع المصالح المشتركة للمجتمع الدولي وجميع الأطراف، وينبغي أن يشكل الهدف المشترك للجهود التي يبذلها الجميع.

ومناقشة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتنافى مع هذا الهدف وتضرّ به، ولا تؤدي إلى أي فائدة على الإطلاق. فالحالة الراهنة في شبه الجزيرة معقدة وحساسة ومتردية. وتأمل الصين من أعضاء المجلس والأطراف المعنية الأخرى أن يركزوا على الصورة الكبرى، ويلتقوا بعضهم مع بعض في منتصف الطريق، ويفعلوا المزيد للتخفيف من حدة التوترات في شبه الجزيرة، ويتفادوا أي خطاب أو إجراء يمكنه أن يسبب التوترات أو يصعّدها.

والأولوية القصوى في الوقت الحاضر هي لاستئناف الحوار والمفاوضات بين الأطراف في أقرب وقت ممكن، وإعادة فتح المحادثات السداسية الأطراف، والمشاركة في صون عملية نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وبذل جهود حقيقية من أجل كفالة الاستقرار والسلام في شبه الجزيرة. وسوف تواصل الصين ممارسة الضغط في سبيل الحوار والتشاور، بغية حل المسائل ذات الصلة بشبه الجزيرة، في إطار المحادثات السداسية الأطراف، بهدف تقديم مساهمة إيجابية وبناءة تحقيقا للاستقرار والسلام في شبه الجزيرة في تاريخ مبكر.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في شباط/فبراير ٢٠١٤، أصدرت لجنة التحقيق التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرها الشهير المتعلق بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية (A/HRC/25/63)، ووثّقت بشكل منتظم الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان التي ارتكبتها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قادت أستراليا المجلس في عقد أول جلسة لمناقشة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باعتبارها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين (S/PV.7353). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عقدنا جلستنا الثانية بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7575).

وأعتقد أن من البديهي القول إنه لم يطرأ أي تحسن على حياة شعب كوريا الشمالية. وقبل يومين فقط، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريرا عن آلاف الأسر المشتتة بسبب القمع الذي تمارسه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعدم الاستقرار الذي تسببه في المنطقة.

إن ذلك لا يشكل سوى جزء واحد من الأزمة، بطبيعة الحال، كما ذُكر. ولقد شهد هذا العام المزيد من عدوانية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع عدد قياسي لعمليات إطلاق القذائف، وإجراء تجربتين نوويتين. ويؤكد هذا السلوك ما كنا نقوله منذ زمن بعيد – عندما تنتهك الحكومات بشكل صارخ حقوق الإنسان لشعوبها، فهي تكاد تظهر على الدوام ازدراء مماثلا للقواعد الدولية التي تساعد على كفالة أمننا المشترك. ومن السذاجة القول حقا – كما أعلم أن بعض أعضاء المجلس سيقولونه في هذا اليوم – إن النظام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يمارس الحكم الوحشي هو نظام محايد لا يضرّ السلم والأمن الدوليين. نحن نعلم أن لا أحد يقول إنه نظام جيد للسلم والأمن الدوليين، ولكن الفكرة بأنه محايد – وبأنه يشكل نوعا ما استقرارا للحكم – هي بوضوح فكرة غير صحيحة.

فالنظام يؤدي إلى زعزعة الاستقرار بشكل متأصل عندما يمارس أنواع الفظائع ضد شعبه، مع الجوانب الأخرى من الخطر الذي يتهدد السلام والأمن جراء برامجه النووية وبرامج القذائف التسيارية. وينبغي للصلة القائمة بين هذه الأمور أن تقلقنا جميعا. إن هذه الحالة تنتمي حقا إلى جدول أعمالنا هنا في مجلس الأمن. فالحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدرجة في قائمة الحالات التي يبقيها المجلس قيد نظره، وهذا هو المكان الصحيح الذي تنتمي إليه.

لذلك، طلبنا مع ثمانية وفود من أعضاء مجلس الأمن الآخرين عقد هذه الجلسة اليوم. إننا نؤيد بقوة إقرار جدول الأعمال، ونتطلع جدا إلى بدء النقاش.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): في ما يتعلق بالمسألة قيد المناقشة اليوم، يود وفد أنغولا أن يعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل الصين.

السيد بيسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أريد أن أقول المزيد عقب إقرار جدول الأعمال، ولكنني أود أن أدلي ببيان موجز قبل أن نصوّت على إقرار جدول الأعمال ذاته.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وأيضا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفي إطار بند جدول الأعمال ”الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“، عقد مجلس الأمن جلستين بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ركزتا على انتهاكاتها الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان. وبما أنه لم يحدث تحسن ملموس في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ أن نشرت لجنة التحقيق تقريرها لعام ٢٠١٤ (A/HRC/25/63)، وبالنظر إلى الآثار المزعزعة للاستقرار على المنطقة وصون السلم والأمن الدوليين بفعل انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن الأسباب التي تدعو المجلس إلى عقد جلسة بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال قائمة. لذلك، نؤيد إقرار جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/1034، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لإسبانيا، أوروغواي، أوكرانيا، فرنسا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان لدى الأمم لمتحدة.

وفي ضوء الطلب الوارد في الوثيقة S/2016/1034 والتعليقات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن، أعتزم طرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت. وبناء على ذلك، أطرحه للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إسبانيا، أوروغواي، أوكرانيا، فرنسا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أنغولا، الصين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، مصر

الممتنعون عن التصويت:

السنغال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ٩ أصوات مؤيدة و٥ أصوات معارضة، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. أقرّ جدول الأعمال المؤقت.

الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كما فعل وفد بلدي في العام الماضي، فقد صوّت معارضا لمناقشة مجلس الأمن لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد أعربنا كثيرا عن معارضتنا لإدراج مجلس الأمن مسائل حقوق الإنسان في جدول أعماله. ونحن نعتقد أنها لا تقع ضمن نطاق اختصاص المجلس، وينبغي مناقشتها في الهيئات المتخصصة، وعلى رأسها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وينبغي لمجلس الأمن أن يركز على المسائل التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وإن إثقال جدول أعمال المجلس على نحو منتظم بالمسائل التي لا تقع ضمن اختصاصاته، مثل بند اليوم، يضعف حتما تركيز المجلس وقوته ويقوض فعالية عمله.

وإن أخذنا في الاعتبار الفوائد المحتملة لجلسة اليوم، يمكننا أن نخلص من سنوات عديدة من الخبرة في هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن الانتقادات بالجملة أو التوسيم لم يؤد أبدا إلى نتائج إيجابية، وهي ما لا يمكن تحقيقها إلا بتعزيز الثقة والتفاعل فيما بين البلدان. مرة أخرى يجب أن نشير إلى أن مناقشة اليوم هي خطوة أخرى في الاتجاه المعاكس.

في هذه المرحلة، يجب أن يكون الهدف الرئيسي لمجلس الأمن تهيئة الظروف في أسرع وقت ممكن لاستئناف المفاوضات بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون أولوياتنا السعي إلى حل سلمي للمشاكل الراهنة. إن الحالة المعقدة الحالية يجب ألا تكون ذريعة لزيادة القدرة العسكرية الأجنبية. وندعو جميع الأطراف إلى تخفيف حدة التوترات، والعدول عن الخطابة العسكرية واستئناف العملية السياسية في أقرب وقت ممكن للتغلب على هذا المأزق.

السيد رامبريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية معارضا لعقد جلسة اليوم لاستعراض حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأننا نعتقد أنها مبادرة تبين تدخل مجلس الأمن المتزايد في المسائل التي تخرج عن اختصاصاته المحددة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. واختصاصه منصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة، وهو الصك القانوني الذي يحدد وظائف مختلف أجهزة الأمم المتحدة بعناية ودقة.

إن المسألة المعروضة علينا اليوم عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست ضمن اختصاص مجلس الأمن. يجب أن يتم تناول قضايا حقوق الإنسان في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وهو جهاز فرعي من أجهزة الجمعية العامة موجود في جنيف، وأنشئ خصيصا

لمناقشة قضايا حقوق الإنسان، وهو مخول على النحو الواجب لذلك الغرض. ولذلك فإننا ندعو إلى التركيز على آلية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها أفضل وسيلة للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان.

في الوقت الحاضر، يواجه المجتمع الدولي التحديات الكبيرة والمعقدة التي تتطلب الاهتمام المحدد وحسن التوقيت والعمل فيما يتعلق بالنزاعات التي دامت طويلا بسبب المصالح الجغرافية السياسية والاقتصادية لبعض القوى، مما يقوض فعالية المجلس وكذلك مصداقيته لدى الجمهور. إن مسألة الإرهاب وانتشاره والشرق الأوسط وقضية فلسطين ينبغي أن تكون أولويات تنفيذية من أولويات المجلس، لكن المجلس قد أبدى تقاعسا شديدا بشأن تلك المواضيع.

وتؤكد فنزويلا مجددا موقفها القائم على المبادئ بشأن رفض معالجة قضايا حقوق الإنسان لأغراض ذات دوافع سياسية أو بطريقة انتقائية أو متحيزة أو جزئية مع الغرض الوحيد المتمثل في ممارسة ضغوط على بلدان معينة. إن تناول قضايا حقوق الإنسان من خلال التسييس والانتقائية اللذين يستهدفان بلدانا معينة قد ثبت أنه غير فعال ويأتي بنتائج عكسية، لأنه لا يؤدي إلا إلى تفاقم المواجهة ويقوض أهداف المنظمة والهيئات الفرعية التابعة لها، وهي استخدام الدبلوماسية لحل النزاعات سلميا. وبهذه التدابير، فإن الطريق إلى السلام يقوضه إرساء تقسيم مصطنع للبلدان بين أخيار وأشرار لا يعزز أجواء دولية يسودها الوئام أو الحوار في حالات الهشاشة الشديدة كتلك في شبه الجزيرة الكورية.

وبناء عليه، من الضروري أن نواصل استكشاف سبل لتعزيز الاحترام والحوار البناء والشفاف مع الحكومات مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن الحوار والتعاون هما الوسيلة الوحيدة لإحراز تقدم في جميع المجالات. بعد أسبوع واحد من اتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بالإجماع، حيث وحدنا موقفنا فيما يتعلق بالأنشطة النووية والقذائف التسيارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تبنينا اليوم نهجا، من خلال التركيز على قضايا حقوق الإنسان في نظرنا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يساعد على تهيئة ظروف تفضي إلى استئناف الطريق نحو الحل السياسي المستدام للمسألة النووية.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا على أنه يجب على مجلس الأمن الوفاء بشكل صارم بالتزاماته واستعراض المسائل التي لها صلة مباشرة بالسلم والأمن الدوليين. إن مناقشة اليوم، التي تخرج عن اختصاصات مجلس الأمن الطبيعية وتختلف بشكل واضح عن السبيل المعتاد لتناول الحالة في شبه الجزيرة الكورية على السواء، يمكن أن تصبح عنصرا قد يعرقل السعي إلى تحقيق الأهداف ذات الأولوية للمجلس في شبه الجزيرة. وفي ظل التوترات العسكرية والحاجة إلى تشجيع ودعم المبادرات الرامية إلى نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، فإن المفاوضات الدبلوماسية والسياسية هي المسار الذي ينبغي أن تتبعه الأطراف إن كان لها تحقيق حل دائم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أننا اعتمدنا جدول الأعمال المؤقت، سأعلق الجلسة الآن. وسنستأنف الجلسة بعد استراحة قصيرة من أجل مواصلة النظر في البند المدرج في جدول أعمالنا.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٣٠.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو السيد أندرو غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، ورئيس المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بنائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، الذي أعطيه الكلمة الآن.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أنوه بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنَّ هذه المسألة التي تشكل مصدر قلق كبير تستدعي اهتمامنا. وكما قد يتذكر الأعضاء، إنَّ حجم ونطاق الإيذاءات التي يعانيها شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد وُثِّقا من قِبَل لجنة التحقيق في عام ٢٠١٤. ولاحظت اللجنة أنَّ الانتهاكات ”تكشف ... عن دولة لا مثيل لها في العالم المعاصر“ (A/HRC/25/63، الفقرة ٨٠). وكانت توصيات اللجنة أساسية في إعادة تأطير جهود الأمم المتحدة، لتحسين حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. واستنتجت لجنة التحقيق أنَّ الجرائم ضد الإنسانية قد ارتُكِبت، وطلبت المساءلة بحق.

لقد واصل مجلس الأمن النظر في هذه العملية في الأسبوع الماضي، باتخاذ القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦). وكانت تلك أول مرة طلب فيها مجلس الأمن، في الفقرة ٤٥ من القرار، من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحترم وتضمن ”الرفاه والكرامة المتأصلة“ للشعب في أرضها. والجمعية العامة، في قراراتها بشأن هذه المسألة، شجَّعت مجلس الأمن تكراراً على ضمان المساءلة، بما في ذلك من خلال التفكير في إحالة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكانت نماذج الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أُثبتت تكراراً. ولم تُعطِ السلطات أيَّ التزام فعال لمعالجة الحالة. والناس داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير قادرين على التعبير عن آرائهم بسبب القيود والمخاطر التي يواجهونها إذا مارسوا حقوقهم. وظل أكثرهم ضعفاً يعانون شبكة قاسية من معسكرات السجن السياسي، نظاماً اقتصادياً استغلالياً وتمييزاً واسع النطاق مستنداً إلى الوضع الاجتماعي.

وقبل يومين، أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقريراً قيَّم الأساليب المختلفة التي تمَّ بها تفريق الأُسَر منذ الحرب الكورية في الأعوام ١٩٥٠-١٩٥٣. وقد وجد التقرير أنَّ التفريق غير الطوعي ليس مجرَّد إحدى عواقب الحرب فحسب، بل نتيجة أشكال هيكلية من الإقصاء، الإفلات من العقاب وتثبيط العزيمة. وعلاوة على ذلك، يشهد البلد حالة طوارئ إنسانية. فنحو ٧٠ في المائة من سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية -١٨ مليون نسمة - يُعتبَرون بلا أمن غذائي. وحصول ربع السكان على الخدمات الصحية غير كافٍ. وخُمس السكان يفتقرون إلى الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم. وتأثير ذلك ببساطة مدمِّر للأطفال الذين تكون أجسادهم النامية عُرضة لضرر دائم. والنمو الواهن هو ظاهرة مستشرية.

إنَّ تلك الاحتياجات الإنسانية المستمرة تتفاقم نتيجة الكوارث الطبيعية المتكررة، مثل الفيضانات التي دمَّرت الجزء الشمالي من البلد في أيلول/سبتمبر، وأضرَّت بـ ٦٠٠ ٠٠٠ شخص. وانسجاماً مع مبدأ أهداف التنمية المستدامة بعدم ترك أحد خلف الرَّكْب، يتحتم فصل الاعتبارات الجيوالسياسية عن الدعم الإنساني والإنمائي من الأمم المتحدة للأشخاص المحتاجين. ويؤكد القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) أنَّ التدابير المفروضة لم يُقصَد بها أن تترك تداعيات إنسانية سلبية على السكان المدنيين.

وإنني أحث أعضاء المجلس على ضمان ألاَّ يزداد تفاقم الحالة الإنسانية الحرِجة أصلاً بسبب تلك التدابير. فالتمويل أساسي لأنشطة الإغاثة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

ولا سيما لضمان ألاَّ تتزايد أوجه الضعف أمام الجزاءات الأكثر تشدداً. ومن المؤسف أنَّ المساعدة قد انخفضت باطراد طوال العقد الماضي، ممَّا منع الوكالات الإنسانية من الاستجابة بفعالية لاحتياجات الفئات الأكثر تضرراً. والمطلوب هو نحو ١٤٥ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الشديدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإنني أعوِّل على الدول الأعضاء لدعم تلك الأنشطة لإنقاذ الأرواح.

يعلِّمنا التاريخ أنَّ الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إشارات تحذيرٍ من عدم الاستقرار والنزاع. فاختطاف المواطنين الأجانب، والاختفاءات القسرية وفرار الناس من حالات يائسة، كلها تُثبِت العلاقات بين حقوق الإنسان، الأزمات الإنسانية والسلم والأمن الدوليين. وأية محاولة لتحقيق سلام واستقرار دائمَين، تقتضي العدالة والتعويض للضحايا داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخارجها. ومن الصعب جداً الحصول على معلومات مستكمَلة وشاملة بشأن التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في ذلك البلد. لكنَّ المعلومات التي لدينا تكشف عن نموذج مستمر من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ونحن نرى القليل جداً من علامات التحسُّن إذا وُجِدت. ولدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزامات بمقتضى القانون الدولي. ونحن ندعو حكومتها إلى التقيد بها. ولكن على المجتمع الدولي مسؤوليات جماعية أيضاً – أولها حماية سكان البلد من أخطر الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان؛ ثانيها الارتقاء إلى مستوى مبدأ المسؤولية عن الحماية ومعيارها؛ وثالثها النظر في العواقب الأوسع لحالة حقوق الإنسان على الاستقرار الإقليمي.

لقد اتخذت الأمم المتحدة مؤخراً عدداً من الخطوات لمعالجة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد قدَّم المقرِّر الخاص الجديد تقريره (A/71/367) إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر، وخلال الشهر نفسه، أصدر الأمين العام أيضاً تقريره (A/71/439) إلى تلك الهيئة. ووافقت اللجنة الثالثة على مشروع قرار (A/C.3/71/L.23) ستعتمده الجمعية العامة في الشهر المقبل. وردَّاً على ذلك، تمسَّكت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتراضاتها الشديدة على القرارات والولايات القطرية المحددة. ومع أنَّ ممثل البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعرب عن الأمل بالحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان، فقد قال إنها سوف

> ”تتخذ جميع التدابير الملائمة، مقابل الأعمال العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أصبحت عدوانية بشكل متزايد بذريعة حقوق الإنسان“.

إنَّ الأمين العام بان كي – مون، خلال سنواته الـ ١٠ في منصبه، بذل جهوداً مكثَّفة لتوطيد السلام والمصالحة، فضلاً عن التنمية واحترام حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب أن نبقى ملتزمين بمتابعة المسارات السلمية، الدبلوماسية والسياسية للمضي قدُماً نحو التعامل مع هذه الحالة المعقدة والخطيرة. وستواصل الأمم المتحدة السعي إلى ضمان تحسين حقيقي ودائم لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإننا متأهبون للمساعدة بجميع السبُل الممكنة. ويمكن أن يشمل ذلك حوارات حقوق الإنسان، زيارات إلى البلد مع الوصول الكافي لتقييم الظروف الميدانية، مبادرات التعاون والتواصل بين شعب وآخر.

ختاماً، ينبغي أن نستخدم جميع الوسائل المتاحة لنا – مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة، مجلس الأمن والأمم المتحدة وكيانات دولية أخرى – لاتخاذ إجراء لبناء مستقبل أفضل لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غيلمور.

السيد غيلمور (تكلم بالإنكليزية): كما أوضح نائب الأمين العام للتو، مضت سنة منذ آخر مناقشة أجرتها هذه الهيئة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.7575). وقلقنا الذي أعربنا عنه آنذاك لم يزدد إلاَّ عمقاً. ولم يحدث أيُّ تحسُّن في انتهاكات حقوق الإنسان المؤلمة حقاً في البلد. فطابع ونطاق الانتهاكات التي تحدث في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يؤكدان كلياً العلاقة بين حقوق الإنسان والسلام والأمن. وقد وجدت لجنة التحقيق أنَّ جرائم عديدة ضد الإنسانية قد ارتُكِبت – وهي مستمرة – بما يشمل الإبادة، القتل، الاسترقاق، التعذيب، السَّجن، الاغتصاب، عمليات الإجهاض القسري وأنواع العنف الجنسي الأخرى، الاضطهاد على أسس سياسية، دينية، عنصرية وجنسانية، النقل القسري للسكان، الاختفاء القسري للأشخاص والعمل غير الإنساني الذي يسبب المجاعة المطوَّلة عمداً.

وتواصل مفوضية حقوق الإنسان جهودها الرامية إلى المساعدة في كفالة المساءلة عن الانتهاكات، مع التماس كل فرصة للحوار مع الحكومة. وعلى الرغم من أن رصد حالة حقوق الإنسان في البلد لا يزال يشكل تحديا، فإن شهادات الأشخاص الذين غادروا البلد والمعلومات التي جمعت من خلال مصادر أخرى تشير إلى استمرار نمط انتهاكات حقوق الإنسان التي توثقها لجنة التحقيق. إن الأحداث السياسية الرئيسية، مثل المؤتمر السابع لحزب العمال الكوري في أيار/مايو، والمجلس الأعلى للشعب في حزيران/يونيه من هذا العام، أخفقت على ما يبدو في تهيئة الفرصة لأي سياسات جديدة تحمي حقوق الإنسان.

وفي الأشهر الإثني عشر الماضية، أجرت المفوضية مقابلات مع أكثر من ١١٠ من الأشخاص الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المسائل الرئيسية التي برزت خلال هذه المقابلات معاملة الأشخاص المحتجزين لدى وكالات إنفاذ القانون. وأفاد جميع أولئك الذين كانوا قد احتجزوا بأنهم خضعوا لممارسات تتناقض بوضوح مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، أو أنهم شهدوا ذلك شخصيا. وشملت الانتهاكات التعذيب وسوء المعاملة، التي تستخدم عادة أثناء الاحتجاز والتحقيق والسجن. وتم الإبلاغ عن حالات حبس انفرادي لعدة أيام في زنزانة صغيرة جدا لدرجة أن المحتجز غير قادر حتى على الجلوس. وشملت الانتهاكات الأخرى سوء ظروف الاحتجاز؛ وإمكانية وصول غير لائقة للغذاء والمياه ومرافق الصرف الصحي؛ وانعدام مراجعة الأحكام القضائية؛ وعدم إمكانية الوصول إلى المحامين وأفراد الأسرة؛ وانتهاكات أخرى. ونادرا ما يُسمح للمشتبه بهم بتقديم الأدلة التي تدحض التهم الموجهة إليهم. وتجسد هذه الانتهاكات السياق الأكبر الذي يخفق فيه نظام العدالة الجنائية في حماية حقوق الأفراد. ويتسم النظام برقابة صارمة من قِبل حزب العمال الكوري، في حين أن الدور الذي تؤديه السلطة القضائية والمحامين محدود للغاية.

والإجراءات المتعلقة بمحاكمة الأفراد الذين يعتبر أنهم ارتكبوا جرائم سياسية تحاط بقدر أكبر من السرية. ولئن كانت الحكومة تواصل إنكار مجرد وجود معسكرات الاعتقال هذه، فإن العديد من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعلمون بوجودها. وتؤكد المراقبة من الخارج، بما في ذلك عن طريق صور السواتل، استمرار عملها. ولم يتمكن قط أي مراقب دولي مستقل لحقوق الإنسان من الوصول إلى أي من هذه المعسكرات.

وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي تظل مقيدة بالكامل تقريبا. وعلى الرغم من ورود تقارير عن زيادة حيازة واستخدام الهواتف الخلوية وخدمات الإنترنت، لا تزال جميع وسائط الإعلام خاضعة لسيطرة الحكومة وإمكانية

الوصول إلى وسائط الإعلام الأجنبية محظورة. والقيود القاسية على حرية التنقل لا تزال تؤثر على المواطنين، الذين لا يسمح لهم بالسفر إلى الخارج بل وداخل البلد بدون إذن. وتفيد التقارير بزيادة تشديد القيود المفروضة على المنطقة الحدودية مما يجعل من الأصعب على الأفراد مغادرة البلد. وأولئك الذين يسعون إلى المغادرة معرضون لخطر الاتجار والإعادة القسرية بما يتعارض مع اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. والنساء، على وجه الخصوص، معرضات لخطر الاعتداء الجنسي والاحتجاز وإساءة المعاملة بعد الإعادة القسرية. وليس هناك أي حركة مجتمع مدني مستقلة من أي نوع. ومواطنو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العاملون في خارج البلد يعيشون في ظروف متردية ويخضعون للرصد والمراقبة الشديدين، بينما تستولي الحكومة على معظم الإيرادات التي يحققونها.

انتقل إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث تواجه أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحديات كبيرة في الوفاء بهذا المجال الهام من حقوق مواطنيها، على الرغم من قول السلطات بالتزامها بتحسين الظروف المعيشية للسكان. ما زال البلد متضررا من النقص المزمن في الأغذية، الذي أدى إلى نقص في التغذية طال أمده ويؤثر بصورة خاصة على الأطفال والحوامل والمرضعات والمسنين. ونظام التوزيع العام للغذاء لا يعمل، إلا لصالح حفنة من الطبقات المتميزة. ويعتمد معظم المواطنين على الأنشطة التجارية الخاصة، ومعظمها غير مشروعة، في تلبية الاحتياجات الأساسية. وتفيد التقارير بأن التعبئة المتكررة من أجل الأشغال العامة، مثل حملة الـ ٢٠٠ يوم التي سبقت عقد مؤتمر حزب العمال في أيار/مايو، قد أثرت سلبا على قدرة السكان على الاضطلاع بالأنشطة التجارية. ومن المرجح أن يظل سكان المقاطعات الشمالية الشرقية الذين تضرروا من الفيضانات والإعصار في أواخر آب/أغسطس، معرضين بصفة خاصة لانعدام الأمن الغذائي هذا الشتاء. ولا تزال التقارير تفيد بوجود تمييز في الحصول على فرص العمل والتعليم والخدمات الأخرى على أساس الخلفية الأسرية للشخص، أو ما يعرف بـ (سونغبون).

وللتوترات الأمنية المتزايدة عواقب مباشرة على حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، فإن الاتصال بين شعبي الكوريتين، الذي أوصت به أيضا لجنة التحقيق، توقف بعد أن أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية في كانون الثاني/يناير. ولم يجر لمّ شمل الأسر المنفصلة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويبرز التقرير الذي أصدرته مفوضية حقوق الإنسان قبل يومين، محنة عشرات الآلاف من الأسر التي تم الفصل بين أفرادها عبر الحدود أثناء الحرب الكورية ومنذ وقوعها دون إمكانية لمّ شملهم مع أقاربهم على الجانب الآخر.

كما لم يتم إحراز أي تقدم في حل مسألة الاختطاف الدولي للأفراد الـ ٥١٦ الذين اختطفوا من جمهورية كوريا عقب الهدنة. وبالمثل، لم تُعط إجابات مرضية لتحديد مصير الأفراد المختطفين من اليابان والبلدان الأخرى.

وبعد أن اعتمد قرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٣١ في آذار/مارس من هذا العام، عين المفوض السامي خبيرتين مستقلتين لدعم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: السيدة سونيا بيسيركو، والسيدة سارة حسين، للتركيز على قضايا المساءلة، ولا سيما الانتهاكات التي تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية. واختتمت الخبيرتان للتو مهمة في جمهورية كوريا واليابان، وسعتا أيضا إلى الحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل تبادل آراء الحكومة والمعلومات. وسيدرج تقريرهما كمرفق لتقرير المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٧. أما المقرر الخاص الجديد، السيد كوينتانا، فإنه يستكشف إمكانية إجراء حوار مع سلطات جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية مع إدراك أن المساءلة يجب أن تكون جزءا من هذا الحوار.

ونحن ما زلنا ملتزمين بمواصلة العمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان داخل البلد. وفي تطور إيجابي، قدمت الحكومة، في عام ٢٠١٦، تقارير إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد واصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل مساعدة الحكومة على تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وعدم مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبعضها يرقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية، سيمثل خيبة أمل للضحايا، وسوف يزرع بذور المزيد من عدم الاستقرار والتوتر. إن المساءلة أمر حيوي، ونأمل أن يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره. وقد شجعت الجمعيةُ العامة مرة أخرى في قرارها هذا العام مجلسَ الأمن على اتخاذ الإجراءات المناسبة لكفالة المساءلة، بما في ذلك من خلال النظر في إحالة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

والتحسن في مجال حقوق الإنسان في البلد لن يحمي سبل العيش وكرامة الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، بل وسيشجع على تعزيز الأمن والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة وخارجها. وعلى العكس من ذلك، من شأن تصاعد التوترات الأمنية زيادة عزلة البلد وترك سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كالعادة يتحملون العواقب الرهيبة على حساب مزيد من حقوق الإنسان الخاصة بهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد غيلمور على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد بيسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نائب الأمين العام السيد يان إلياسون على ملاحظاته القوية. كما أنني ممتن للإحاطة الإعلامية الواضحة والوافية التي قدمها السيد أندرو غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ورئيس مفوضية حقوق الإنسان.

إن تقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المؤرخ في شباط/فبراير ٢٠١٤ (A/HRC/25/63) يسلط الضوء على الحالة الحرجة لحقوق الإنسان على أرض الواقع. للأسف، لم يظهر أي دليل على أن الحالة قد تحسنت منذ صدور التقرير. وفي ظل هذه الظروف، قرر مجلس الأمن اليوم عن صواب عقد جلسة في إطار بند جدول الأعمال ”الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“ للسنة الثالثة على التوالي.

أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتين نوويتين وأطلقت أكثر من ٢٠ قذيفة تسيارية هذه السنة، على الرغم من أن ثلاثة أرباع السكان بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية وأن مجموع احتياجات التمويل الإنساني للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى يبلغ ١٤٥ مليون دولار. وحتى بينما يعاني الشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من احتياجات كبيرة غير ملباة، فإن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تسعى للحصول على الأسلحة النووية والقذائف التسيارية مضحية بحقوق الإنسان الأساسية ورفاه شعبها.

واليابان، إلى جانب جميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين، تدين الحالة الراهنة. وعلى سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحترم رفاه مواطنيها وكرامتهم الأصيلة وتكفلهما. فتلك الرسالة وجهت في القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. كما أُعرب عن نفس الشعور

بالقلق في مشروع قرار اللجنة الثالثة المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/C.3/71/L.23)، الذي اعتمد بتوافق الآراء في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى نحو ما أشار إليه المفوض السامي لحقوق الإنسان في إحاطته الإعلامية في العام الماضي، وكما أكده مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، فإن هناك صلة واضحة بين انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحالة عدم الاستقرار في المنطقة. ولا شك أن معالجة الأسباب الجذرية لتهديد السلام والأمن الدوليين تقع في نطاق اختصاص مجلس الأمن.

ويشكل اختطاف رعايا أجانب على يد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حالة تتداخل فيها بشكل واضح انتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات للسلام والأمن الدوليين. وكما يؤكد تقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية:

> ”ما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلجأ منذ عام ١٩٥٠ إلى الاختطاف الممنهج، والحرمان من العودة إلى الوطن وما يعقب ذلك من اختفاء قسري من بلدان أخرى على نطاق واسع وفي إطار سياسة تنتهجها الدولة“ (A/HRC/25/63، الفقرة ٦٤).

فقد أختطف مئات من رعايا جمهورية كوريا واليابان وبلدان أخرى واختفوا. وتؤدي أعمال الاختطاف التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تقويض سيادة البلدان المعنية وتثير الخوف على حياة مواطنيها وسلامتهم. وفي الوقت نفسه، تشكل المسألة انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان إذ يظل مستقبل المختطفين القيم للغاية مسلوبا وعلاقاتهم مع أسرهم مقطوعة. وحتى الآن في ظل الحالة القاسية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن العديد من المختطفين محرومون من الحرية وينتظرون إنقاذهم. ومع تقدم المختطفين وأسرهم في السن، فإن المسألة لا يمكن أن تحتمل المزيد من التأخير.

وللأسف، ليس هناك ما يشير إلى أن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد شرعت في تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ولذلك، يلزم أن يبذل المجتمع الدولي جهوده لضمان المساءلة. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، سيتلقى مجلس حقوق الإنسان تقريرا من فريق الخبراء المستقل المعني بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على النحو المبين في قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/31/18. وأود أيضا أن أذكر بأن قرار الجمعية العامة ٧٠/١٦٢ يشجع مجلس الأمن على اتخاذ الإجراءات المناسبة لكفالة المساءلة.

وبعد ذلك، أود أن أشدد على أن تلك الجهود لا تهدف إلى عزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن المجتمع الدولي. إنني على ثقة بأن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تبقي أبوابها مفتوحة دائما أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل الحوار. ويحدونا أمل صادق في أنه في نهاية المطاف، ستغير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسارها بالاتجاه نحو تحسين حقوق الإنسان وستستثمر مواردها المحدودة في تحسين رفاه مواطنيها وحقوقهم الأساسية بدلا من استحداث الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. ونأمل أيضا أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة حوار ذي مصداقية مع المجتمع الدولي من أجل معالجة شواغلنا المختلفة. ونعتقد أن مثل ذلك التحول سيؤدي إلى تحقيق المزيد من الاستقرار في المنطقة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بعودة نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد أندرو غيلمور، مرة أخرى إلى المجلس وأن أشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين. وفي حال كانت هذه الفرصة الأخيرة لي في هذه القاعة، أود أن أشيد بالسيد إلياسون وأهنئه شخصيا على كل

ما فعله خلال تاريخه المهني المتميز في مجال حقوق الإنسان وغيره من جوانب ميثاق الأمم المتحدة.

لقد استمعنا إلى بعض الأعضاء يجادلون اليوم بأننا ينبغي ألا نركز على حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – إن ذلك ليس من اختصاص المجلس. ويتعين علي أن أختلف بكل احترام. فحينما يختار أي نظام إنفاق موارده على السياسات النووية المتهورة وليس على شعبه، فإن السلام والأمن يتعرضان للخطر. وحينما تنتهك أية دولة سيادة جيرانها وتختطف مواطنيهم، يكون الاستقرار الإقليمي معرضا للخطر. وحينما يغلق أي نظام أبواب العالم أمام شعبه، ويحرمه من أبسط حقوقه، فإنه يقابل ميثاق الأمم المتحدة بالتجاهل. ولذلك، يحق لنا تماما أن نعقد هذه الجلسة اليوم. إن انتهاكات حقوق الإنسان تنذرنا، على غرار عصفور الكناري في منجم الفحم، بالأخطار على السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أركز بياني على شاغل محدد للغاية من شواغل حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: ألا وهو العمل القسري. إن لفظة ''شاغل'' لا تكفي للتعبير عن المسألة. فالعمل القسري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مهزلة ومأساة أدت إلى وفاة مئات الآلاف من الكوريين الشماليين. وفي الواقع، لا يمكن لكلماتي أن تنقل الأهوال ولذا، أود أن استخدم كلمات هيوك كيم الذي احتجز في معسكر عمل جنغيوري. فقد قال،

> ''في معسكر جنغيوري، ليس هناك شعور بكونك إنسانا ... إنك تنجز العمل الذي أمرت بالقيام به. ولا مجال للتفكير. ولا توجد إرادة حرة. ولا يوجد سوى الخوف''.

وتجسد شهادته جوعا وقسوة لا يمكن تصورهما. فهو يكمل نظامه الغذائي الشحيح بأكل الفئران نيئة لأنه، كما ذكر: ''إذا حاولت طبخ الفئران، سيشم الحراس رائحة اللحم أو الطبخ، فيمسكون بك ويضربونك بلا رحمة''.

ويعاني من تلك القسوة العديد من الكوريين الشماليين. ولا تخدم تلك القسوة سوى غرض واحد: وهو إدرار الدخل للنظام. واختار النظام إنفاق ذلك الدخل على برامجه النووية غير المشروعة وبرامج القذائف التسيارية، التي تشكل انتهاكا للعديد من قرارات هذا المجلس. وذلك ليس سوى جزء واحد من القصة. فخارج حدود كوريا الشمالية، هناك تكمن مهزلة أخرى، ومأساة أخرى. وتلك مأساة عشرات الآلاف من الكوريين الشماليين المجبرين على العمل في الخارج لجمع الأموال لصالح النظام للالتفاف على الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. وتشير تقديرات إلى أن تلك الممارسة تجمع مبلغا يصل إلى بليوني دولار بالعملة الأجنبية كل سنة. ويتحصل على تلك الأموال بوضع الكوريين الشماليين في مناجم ومصانع ومواقع تشييد في ظروف ينعدم فيها الضمير، مما يعرضهم في كثير من الأحيان لخطر كبير وفي أغلب الأحيان دون أي حماية. وبالنسبة لهؤلاء العمال، فإن وجودهم في الخارج لا يوفر مهربا من القسوة التي أشرت إليها سابقا. فهم يعيشون حياتهم تحت المراقبة المستمرة لزعماء العصابات، الذين يفقدون لصالحهم معظم أجورهم الشحيحة. وهم يعملون لمدة تصل إلى ٢٠ ساعة في اليوم بدون ما يكفي من الغذاء. وهم مفصولون بالقوة عن ذويهم، ولا يدرون متى سيرونهم أو ما إذا كانوا سيرونهم مرة أخرى.

وينبغي أن نسمي هذا على نحو ما هو عليه في الواقع. إنه سواء كان داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو خارجها، رق معاصر. وحكومة المملكة المتحدة ملتزمة بتخليص العالم من تلك الآفة. ومن الأولويات الشخصية لرئيسة الوزراء البريطانية، السيدة تيريزا ماي، والمملكة المتحدة حشد الجهود الدولية لإنهاء الرق المعاصر على الصعيد العالمي.

ولا يمكننا أن نستهين بحجم التحدي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فحتى الآن، يرفض النظام الانخراط في أي حوار هادف مع المجتمع الدولي بشأن حقوق الإنسان. ولا يزال المقرر الخاص والمراقبون الدوليون يمنعون من إمكانية الوصول الكامل وبدون عوائق إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال وزير الخارجية السابق في آذار/مارس إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تشارك في المناقشات الدولية بشأن المسألة. وذلك رفض مخز للمعايير والمبادئ الدولية التي تدعم إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان. كما أنه رفض لآراء أغلبية أعضاء الأمم المتحدة. وتكلم أكثر من ١٠٠ بلد بصوت عال وبوضوح حينما اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار A/C.3/71/L.23، الذي يدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى احترام حقوق شعبها.

واليوم، نود أن نناشد جميعا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إعادة التواصل مع المجتمع الدولي وبدء عملية للحوار – الحوار الذي يؤدي إلى اتخاذ خطوات موثوقة وملموسة لتحسين حالة حقوق الإنسان لشعبها. وتؤمن المملكة المتحدة بإجراء مثل ذلك الحوار. ولذلك السبب، لا نزال نقيم علاقات دبلوماسية. ولذلك السبب، نقيم صلات على مستوى الشعبين عن طريق رعاية التعليم والمشاريع الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا هو السبب وراء مواصلة سفارتنا في بيونغ يانغ توجيه رسائل قوية بشأن حقوق الإنسان بصورة مباشرة إلى النظام. ولن نتخلى عن جهودنا الرامية إلى الإعراب عن قلق المجتمع الدولي.

إننا نحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ إجراء. ويجب على المجلس أن يحذو حذوها.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون والأمين العام المساعد أندرو غيلمور على عرضيهما الاستهلاليين الصائبين في بداية مناقشتنا.

ويعتقد وفد بلدي أن الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الإنسان تمثل الوجه الآخر للطموحات النووية لبيونغ يانغ وسياستها العدوانية، وبالتالي، فهي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي ضوء ذلك، أود الإشارة إلى الفقرة ٤٥ من القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي اتخذ بالإجماع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ردا على التجربة النووية الخامسة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي تلك الفقرة، يكرر المجلس قلقه العميق جراء المشقة الشديدة التي يعاني منها شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويدين سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حيازة أسلحة نووية وقذائف التسيارية، بدلا من الاهتمام برفاه شعبها.

ويشير آخر تقرير للأمين العام (A/71/439) بوضوح إلى عدم حصول تحسن ملموس في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، منذ نشر تقرير لجنة التحقيق (A/HRC/25/63) في عام ٢٠١٤. لذلك، يجب أن تظل حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، في صدارة جدول الأعمال الدولي ومناقشتهما بانتظام، بما في ذلك في أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة لحقوق الإنسان، وهي مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن.

وترحب أوكرانيا بالخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية لإقناع الحكومة في بيونغ يانغ بتغيير سياستها المتمثلة في ارتكاب انتهاكات منهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان. إننا نؤيد بقوة استنتاجات وتوصيات لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن إنشاء مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان في سيول قبل سنة للرصد والإبلاغ عن الحالة في الميدان. ومع ذلك، لا يمكن الإبلاغ عن أي تقدم ملموس بشأن هذه المسألة حتى الآن.

وكانت آخر مرة نظر فيها المجلس في الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(انظر S/PV.7575). ومنذ ذلك الحين، أثيرت هذه المسألة في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. هل تحسنت حالة حقوق الإنسان؟ إن القائمة الطويلة لكن غير الشاملة للانتهاكات التي تتسبب في معاناة لا حد لها لشعب كوريا الشمالية، وتظل حقيقة من حقائق الحياة هناك، تشمل التعذيب وغيره من ضروب العقوبات أو المعاملة اللاإنسانية والمهينة؛ والاغتصاب والإعدام خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي والإعدام العلني؛ وعدم مراعاة الأصول القانونية وسيادة القانون، وإصدار عقوبة الإعدام لأسباب سياسية ودينية؛ والعقوبات الجماعية التي استمرت لثلاثة أجيال.

ونحن نتشاطر الشعور بالأهمية، والطابع الملح لانخراط كوريا الشمالية في النظام الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق ضمان الوصول الآمن وغير المقيد لآليات الرصد التابعة للأمم المتحدة لأراضي البلد، وخاصة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن فريق الخبراء المستقلين بشأن قضايا المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

هل بوسع المجتمع الدولي السماح باستمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين؟ تبدو الإجابة بديهية. ولذلك، تؤيد أوكرانيا قرار اللجنة الثالثة بشأن الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان المساءلة، بما في ذلك من خلال النظر في إحالة الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وزيادة تطوير الجزاءات من أجل الاستهداف الفعال لأولئك الذين يبدو أنهم الأكثر مسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان.

هذا العام لم يسبق له مثيل من حيث زيادة التوترات في شبه الجزيرة الكورية، بسبب السياسات غير المسؤولة والاستفزازية للغاية لبيونغ يانغ. إننا نعرب عن بالغ القلق إزاء تحويل وجهة الموارد صوب تطوير برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية على حساب الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إن تزايد العسكرة، أثّر بالفعل تأثيرا سلبيا ولا يزال يقوض الحالة الاجتماعية والاقتصادية. وأدى إلى دوامة من التدهور المطرد في نوعية حياة المواطنين العاديين، الذين يعانون من نقص الأغذية بانتظام بل ومن الجوع.

وما هو مبرر إهدار الموارد الثمينة والمحدودة على البرامج العسكرية، على حساب سبل عيش الناس الذين هم فعليا رهائن للطموحات الكبيرة لأشخاص لا يفكرون سوى في السلطة ولفت انتباه الناس. هل تختار أي حكومة سليمة أن تسلك مسار تهديد السلام والأمن الدوليين باستهتار، على حساب مسؤوليتها المباشرة عن ضمان عدم معاناة شعبها من سوء التغذية؟

ومن المهم أن يتحرك المجتمع الدولي بحزم وبشكل مشترك، لإيجاد التوازن بين تشجيع الحوار مع بيونغ يانغ والضغط من أجل مساءلتها عن العديد من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. إن النُظم الشمولية عندما تترك من غير مساءلة، ترى نفسها نُظما لا تقهر وتتحدى جيرانها والنظام الدولي. وإذا كان المجلس جادا فيما يخص منع نشوب الصراعات، عليه أن يتصرف بسرعة وفي وقت مبكر. حيث أن السلام والاستقرار في المنطقة يتوقف على ذلك.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، والأمين العام المساعد السيد أندرو غيلمور على إحاطتيهما الإعلاميتين. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب للسيد يان إلياسون عن عميق امتنان فرنسا للعمل المثالي على جميع الجبهات، بدءا بحقوق الإنسان، الذي يعد مصدر إلهام وإعجاب.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بقرار مجلس الأمن مرة أخرى للسماح بتلك الإحاطات الإعلامية التي يتعين

إنجازها في إطار بند قائم بذاته في جدول الأعمال. إن الحالة، التي تظل إحدى أخطر الحالات في العالم، تستحق اهتمام مجلس الأمن وتعبئة جهوده بشكل كامل. وهذه مسؤولية المجلس، نظرا لأن بعض هذه الجرائم قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. وبالنظر إلى خطورة الطابع المنهجي لتلك الانتهاكات، فإنها تعبر عن الاستبداد المطلق الذي يتناقض مع سيادة القانون.

وقد سلط تقرير لجنة التحقيق الدولية المؤرخ شباط/فبراير ٢٠١٤ الضوء على ما يلي:

”كشفت خطورة تلك الانتهاكات ومداها وطبيعتها عن دولة لا مثيل لها في العالم المعاصر“. (A/HRC/25/63، الفقرة ٨٠).

لقد اختار نظام كوريا الشمالية إعطاء الأولوية للقمع وتطوير برامجه النووية والتسيارية، على حساب التنمية الاقتصادية لشعبه ورفاهه. وبهذا المعنى، فإنه يشكل تهديدا للمنطقة، بل أكثر من ذلك، فإنه يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهذا سبب آخر لمجلس الأمن لكي ينظر في الحالة.

إن الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها للتو، تبين أن الحالة لم تتغير منذ نشر تقرير لجنة التحقيق، مع عمليات الإعدام الجماعي، واعتقال عشرات الآلاف من السجناء السياسيين، والاستخدام المنهجي للتعذيب والاسترقاق والمجاعة، وعمليات الاختطاف، وتشريد السكان، والاتجار بالبشر، وخاصة النساء، وأخيرا تقييد الحصول على الخدمات الأساسية، نظرا لتحويل موارد الدولة للأغراض العسكرية. وهذه بطبيعة الحال، ليست قائمة شاملة. واسمحوا لي أن أركز على ثلاث نقاط.

أولا، هناك الحق في حرية الرأي والتعبير، الذي تمكننا ممارسته من تحديد ما إذا كان يجري احترام الحقوق الأخرى. وفي كوريا الشمالية، يتم ارتكاب الجرائم تحت قناع الرقابة وحظر أي شكل من أشكال التعبير الحاسم. ويتم إسكات الشهود على تلك المأساة. هناك افتقار إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، وإلى الصحافة الحرة ووسائط الإعلام الدولية. ولم يعد بوسع المفوض السامي لحقوق الإنسان الوصول إلى الإقليم. ويخضع جميع السكان للتعليم الخاضع للمراقبة، أو حتى السجن والقتل في أرضهم.

وبناء على ذلك، يجب أن نرحب بعقد مجلس الأمن لهذه الجلسة؛ ووجود المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سيول، من أجل متابعة الحالة في كوريا الشمالية؛ وقرار الجمعية العامة السنوي؛ وعقد اجتماعات في الأمم المتحدة. يمكن لكل ذلك، المساعدة على الحفاظ على يقظة المجتمع الدولي، رغم محاولة السلطات التعتيم على ذلك.

ثانيا، أود أن أناقش مصير ضحايا حالات الاختفاء القسري، والأسر التي انتظرت أخبار أحبائها لسنوات. إن مأساة الاختفاء القسري، التي تحرص فرنسا على مكافحتها، تجاوزت كل الحدود في كوريا الشمالية. إنها تمتد لتشمل بلدانا أخرى، لا سيما اليابان، التي لا تزال تنتظر إجراء التحقيقات التي وعدت سلطات كوريا الشمالية بإجرائها. ونشجع جميع الدول التي اختطف النظام رعاياها، على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدت قبل ١٠ سنوات.

وتمد الاتفاقية والفريق العامل واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري الدول بالمساعدة التقنية اللازمة لمكافحة هذه الآفة.

كما تؤيد فرنسا أيضا النداء القوي الذي وجهه المفوض السامي لحقوق الإنسان قبل يوم أمس، ٧ كانون الأول/ديسمبر، استجابة لمعاناة هذه الأسر، التي فصل بين بعضها لأكثر من ٦٠ عاما، منذ الحرب الكورية.

ثالثا، أود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى حالة العمال الكوريين الشماليين في الخارج، الذين هم بمثابة رقيق معاصرين لنظام يحول معظم دخلهم لتمويل برامجه النووية وبرامجه للقذائف التسيارية، في انتهاك للالتزامات الدولية التي تعهدت بها كوريا الشمالية، وبخاصة فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن. فهؤلاء العمال، المبعثرين عبر عدد من البلدان، يعيشون في ظروف تنتهك بوضوح المعايير الدولية لحقوق الإنسان. يجب أن نعمل معا من أجل وضع حد لاستخدام هؤلاء الرجال والنساء في خدمة قضية تهدد الأمن الدولي والإقليمي على نحو خطير وتقوض أبسط حقوقهم وحرياتهم.

ويجب أن يتحمل نظام بيونغ يانغ مسؤولياته، وهي واضحة: وضع حد للانتهاكات، والإفراج عن السجناء السياسيين، وتوفير العدالة والتعويضات. وهنا أود أن أؤكد من جديد على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب وأن أرحب بعمل فريق الخبراء المستقلين المعني بالإفلات من العقاب، الذي سنقرأ توصياته بعناية. ويجب استكشاف جميع الخيارات بشكل جماعي، بما في ذلك إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية والعقوبات المفروضة لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان.

وقد أطلق المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى سول في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، نداء من أجل ”اتباع نهج يرتكز على الشعب في التعامل مع الحالة في كوريا الشمالية“.

وأختتم بلفت انتباه المجلس إلى أولئك الذين يخاطرون بأرواحهم ويعبرون الحدود ليشهدوا على القمع اليومي الذي يسحق شعب كوريا الشمالية. يجب على المجلس ألا يدخر جهدا من أجل إيجاد السبل والوسائل اللازمة لضمان أن يحدث تغيير ملموس أخيرا، من أجل أمن ورفاه هؤلاء الأشخاص، هؤلاء الرجال والنساء والأطفال الذين يتعرضون يوميا للانتهاكات ويعيشون في خوف.

السيد قنديل (مصر): لقد استمعت مصر جيدا، السيد الرئيس، للإحاطتين الإعلاميتين المقدمتين حول أوضاع حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، فإن وفد مصر يود إبداء الملاحظات التالية: لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة ولاية مجلس الأمن في تناول الحالات التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين دون غيرها، فيما تم تخويل أجهزة أخرى بتناول أوضاع حقوق الإنسان في الدول، في أجواء يسودها الاحترام وبمنأى عن التسييس والتشهير واستخدام المبادئ النبيلة لحقوق الإنسان كأداة للاستهداف بصورة انتقائية ولأغراض سياسية ضيقة.

وعليه، تعرب مصر عن انزعاجها إزاء إصرار البعض على الربط بين وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في دولة ما وتصوير ذلك على أنه يمثل أحد الأسباب الجذرية لاندلاع النزاعات، ومن ثم، الادعاء بأن هذه الحالات تدخل ضمن الاختصاص الأصيل للمجلس. ونود الإشارة هنا إلى أننا نرفض الربط بين الموضوعين، حيث يمثل ذلك خلطا بين الركائز الأساسية لعمل الأمم المتحدة.

إن الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان في جميع دول العالم مرهون بالحوار الصادق والبناء والتعاون الدولي وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال التعاون الفني. ويوفر مجلس حقوق الإنسان، حاليا، في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، محفلا عالميا يتيح لكافة دول العالم تبادل وجهات النظر والشواغل ذات الصلة، تحقيقا للهدف المشترك المتمثل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كافة الدول الخاضعة لعملية الاستعراض.

وتؤكد مصر رفضها لتناول مجلس الأمن لأوضاع حقوق الإنسان، اقتناعا منها بأهمية تفادي التسييس والانحياز وعدم الموضوعية وازدواجية المعايير، بحيث تتم معالجة كافة قضايا حقوق الإنسان بطريقة عادلة ومنصفة، مع الكف عن

استخدامها كوسيلة للتدخل في شؤون الدول بصورة انتقائية، وذلك إعمالا للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وحرصا على الحفاظ على مصداقية المحافل الدولية المعنية بحقوق الإنسان كساحة للحوار البناء والتعاون الدولي بدلا من التناحر.

ومن ناحية أخرى، ومع أخذ ما تقدم في الاعتبار، تود مصر الإعراب عن تعاطفها الكامل مع قضية المختطفين اليابانيين، وتؤكد ضرورة البحث عن سبل فعالة لمخاطبة الشواغل التي تعرب عنها الحكومة اليابانية في هذا الشأن على الصعيد الثنائي أو في إطار المحافل الدولية متعددة الأطراف الملائمة لذلك، ونشجع الطرفين على إجراء حوار بناء من أجل التوصل إلى حل عاجل ومرض لهذه المسألة.

وختاما، نعاود التأكيد على أهمية توافر الإرادة السياسية اللازمة لاحترام الميثاق، وكذا احترام صلاحيات الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة. فإن ما يشهده العالم اليوم من صراعات واستمرار للاحتلال والتراعات لسنوات وعقود وانتشار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وازدياد أعداد اللاجئين وتفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية، إنما يؤكد أهمية تفرغ مجلس الأمن للقيام بدوره الأساسي في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، بدلا من التغول على صلاحيات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جميع أعضاء المجلس الذين أيدوا عقد هذه الجلسة من أجل معالجة أزمة خطيرة. كما أشكر نائب الأمين العام إلياسون، الذي سنفتقده، والأمين العام المساعد غيلمور على إحاطتيهما الإعلاميتين القاتمتين.

هذه هي المرة الثالثة التي يجتمع فيها مجلس الأمن لمناقشة مسألة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد تناولنا المسألة لأول مرة في عام ٢٠١٤، على أساس أن الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة كوريا الشمالية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. للأسف بالنسبة لشعب كوريا الشمالية، فإن الحالة المؤسفة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال دون تغيير. وعلى حد تعبير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تقريرها لعام ٢٠١٤، فإن الحالة لا تزال إلى يومنا هذا ”لا مثيل لها في العالم المعاصر“.

وكما شهدنا في أجزاء أخرى من العالم، عندما تنتهك الحكومات بشكل صارخ حقوق الإنسان لشعوبها، فإنها تظهر دائما تقريبا ازدراء مماثلا للقواعد الدولية التي تساعد على ضمان أمننا المشترك. فنحن نرى نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهو يطور برنامج تسلحه غير المشروع بدلا من تربية أطفاله. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن واحدا من كل أربعة أطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعاني من تقزم النمو نتيجة سوء التغذية المزمن، ومع ذلك، وفي حين أن الأطفال في كوريا الشمالية يعانون من الجوع، يواصل النظام توجيه الغالبية العظمى من موارده إلى بناء برنامج للأسلحة طلب منه المجلس مرارا إيقافه.

ولأعطي مثالا آخر عن كيفية ارتباط هاتين المسألتين. استضافت الولايات المتحدة، في نيسان/أبريل الماضي، اجتماعا في الأمم المتحدة شاطر فيه منشقون تجاربهم. وكان من بين المتكلمين كيم هيي – سوك، التي كانت قد أودعت سجن بوكتشانغ السياسي وهي يافعة في عمر ١٣ عاما، حيث يجبر جميع السجناء، بمن فيهم الأطفال، على العمل من ١٦ إلى ٢٠ ساعة في اليوم في مناجم الفحم. وقد قالت أن العديد منهم ماتوا في المعسكر، بمن فيهم زوجها وأخوها.

وبعضهم كان يعمل حتى الموت، بلا مبالغة. لكن حراس السجن لم يأبهوا بذلك. والسيدة كيم، التي قضت ١٤ عاماً من أعوامها الثمانية والعشرين على هذه الأرض في المعسكر،

قالت إن الحراس كانوا يعتبرون أن الضحايا ”لا يستحقون حتى طن واحد من الفحم“.

هذه الظروف المؤلمة تستحق الإدانة في أي ظرف من الظروف، لكنها ترتبط بالمناقشة بشأن السلم والأمن الدوليين، فكما لا يخفى علينا جميعا، تستأثر صادرات الفحم بثلث إجمالي عائدات التصدير في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – ويفترض أن توجه الإيرادات، وفقاً لقرارات هذا المجلس، لمساعدة الشعب الكوري الشمالي. ومع ذلك، فإن هذا النظام يستخدم العائد من عمل شعبه في مناجم الفحم حتى الموت لبناء المزيد من الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وهذا واحد من أسباب عديدة جعلت قرار الجزاءات ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي اتخذه مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، الأول من نوعه الذي يقول صراحة إن على حكومة كوريا الشمالية أن تحترم وتكفل رفاه وكرامة الناس في أراضيها.

وعليه، في عام ٢٠١٦، لا بد لنا من إنهاء النقاش بشأن ما إذا كانت انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. فهذا النقاش يشتت التركيز عن الحالة المأساوية لحقوق الإنسان في البلد وما يمكننا القيام به لتغيير ذلك.

واليوم، أود أن أسلط الضوء على عاقبة واحدة من العواقب المدمرة نتيجة لتصرفات الجمهورية الشعبية الديمقراطية، وأعني بذلك الأسر التي فرقت انتهاكات النظام شملها. في تشرين الأول/أكتوبر، سافرت إلى جمهورية كوريا واليابان، حيث أتيحت لي فرصة اللقاء المباشر مع بعض الأسر المتضررة. كان ألم الفراق هو الخيط المشترك بين كل الحوارات التي أجريتها. في كوريا الجنوبية، زرت مركز هاناون لإعادة التوطين، الذي يحاول إعداد المنشقين الذين وصلوا من كوريا الشمالية في الآونة الأخيرة توطئة لانغماسهم في عالم مختلف تماماً، وزرت أيضاً مدرسة في سول للمنشقين الشباب.

امرأة شابة التقيتها في هاناون قالت إنها لم تخبر أحداً– أو حتى والديها – بعزمها على الفرار من كوريا الشمالية. وعلى الرغم من جهل والديها بخططها، فقد أنحى المسؤولون المحليون باللائمة عليهما، وطاردوا أفراد الأسرة حتى اضطروا للفرار من منازلهم والتواري عن الأنظار. وقالت لي منشقة شابة أخرى في سول إن والدتها الأرملة، التي لم تكن هي الأخرى على علم مسبق بخطط ابنتها للفرار، إن المسؤولين الكوريين الشماليين اضطروها إلى الانتقال من مسكنها سبع مرات عقاباً لها على ما فعلته ابنتها. وقالت إن والدتها تخشى من انتزاعها من مسكنها مرة أخرى حتى أنها امتنعت عن الخروج ما لم تكن مضطرة إلى ذلك. هاتان الشابتان وغيرهما كثيرات التقيت بهن، عبرتا عن شعورهما بالذنب العميق – ولكم أن تتخيلوا ذلك الشعور بالذنب لأنهما زادتا من معاناة أسرتيهما ولأنهما غادرتا دون أن تقولا وداعاً.

وطلب الجميع تقريباً ألا أشير إلى أسمائهم خشية أن تؤدي أحاديثهم إلى المزيد من الانتقام من ذويهم من قبل النظام. وفي اليابان، التقيت بوالدة وشقيق أحد المواطنين اليابانيين الذين اختطفهم عملاء كوريا الشمالية. كان عمر ميغومي يوكوتا لا يتجاوز ١٣ عاماً حين اختطفها عملاء كوريون شماليون في مقاطعة نيغاتا اليابانية في عام ١٩٧٧. وقالت لي والدتها في وقت لاحق إنها لم تفارقها الآلام المبرحة طوال ٤٠ عاماً لانفصالها عن ابنتها، وعدم معرفة مصير ابنتها يضاعف من تلك الآلام.

وأنا، كأم، لا يمكنني أن أتخيل ما قد يحدثه ألم أخذ ابنتي بعيداً وعدم استطاعتي معرفة ما حدث لها. هذا أسوأ كابوس يعيشه أي والدين، وتعيشه أسر كثيرة يومياً في أنحاء العالم. الكثير من الأسر في اليابان وجمهورية كوريا تعيش كابوساً مماثلاً نتيجة لتصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: يستيقظون كل صباح في لهفة لرؤية أب أو أخ، أم أو ابنة ربما

لم يسمعوا أصواتهم منذ سنوات أو ربما عقود، ويشعرون أنهم ربما يعانون الأمرين داخل كوريا الشمالية. ويخشى كثيرون من أنهم قد لا يرونهم مرة أخرى. هو الألم الذي يعتصر أناس عبر الأجيال وحتى يومنا هذا.

بعد جلسة اليوم مباشرة، تشارك الولايات المتحدة في استضافة حدث بشأن هذا الموضوع، بالتعاون مع جمهورية كوريا واليابان والمملكة المتحدة، في قاعة الاجتماعات ١، حيث سيكون لدينا فرصة للاستماع مباشرة من شخصين يعيشان مأساة تشتيت الشمل. وأحث أعضاء المجلس الآخرين على الحضور والاستماع إلى حديثهما.

قد ينظر البعض إلى حدة القمع في كوريا الشمالية واستمرار ذلك لعقود ويستنتج أنه ما باليد حيلة لتغيير ذلك. ولكن هذا خطأ، فهناك الكثير الذي يمكننا القيام به. ويمكننا أن نستمر في تسليط الضوء على الانتهاكات التي يرتكبها النظام، وهو ما نفعله هنا اليوم. وعلينا أن نواظب على عقد جلسات في مجلس الأمن بشأن حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية في كل عام ما دامت أزمة حقوق الإنسان وآثارها المزعزعة للاستقرار مستمرة.

يمكننا أن نستمر في الضغط من أجل مساءلة الجناة والمدبرين لتلك الانتهاكات. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة في ٦ تموز/يوليه، حين أصدرنا تقريراً حددنا فيه ١٥ مسؤولاً من كوريا الشمالية و ٨ كيانات مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان أو مرتبطة بها. ورسالتنا إلى هؤلاء المسؤولين وكل المسؤولين من المستوى المتوسط، بمن فيهم مديرو معسكرات الاعتقال والحراس والمحققون ومطاردو المنشقين، هي رسالة واضحة. إننا نوثق انتهاكاتهم بشكل منهجي، وإفلاتهم من العقاب لن يدوم إلى الأبد. وعندما تحين الساعة لمساءلتهم علانية سنكون مستعدين لذلك. وفي غضون ذلك، سنستمر في جمع الأدلة على انتهاكاتهم وإضافة أسماء إلى القائمة التي تطول.

يمكننا أيضا أن نسعى إلى فرض جزاءات على الكيانات والأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات، مثلما فعلت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة في تموز/يوليه، بإضافة أسماء ١١ من كبار المسؤولين و ٥ كيانات إلى قائمة أعدتها الولايات المتحدة خصيصاً للمواطنين والأشخاص الممنوعين من دخول أراضيها. وأود أن أتلو أسماء هؤلاء الأشخاص الأحد عشر الآن: كيم جونغ – أون؛ تشو بو إيل، وزير أمن الشعب؛ ري سونغ تشول، مستشار بوزارة أمن الشعب؛ كانغ سونغ نام، مدير مكتب في وزارة أمن الدولة؛ تشو يون تشون، نائب أول لمدير إدارة التنظيم والإرشاد؛ كيم كيونغ – أون، نائب أول لمدير إدارة التنظيم والإرشاد؛ كيم كي نام، مدير الدعاية والتحريض؛ ري جاي – إيل، نائب أول لمدير إدارة الدعاية والتحريض؛ تشوى تشانغ بانغ، مدير مكتب بوزارة أمن الشعب؛ تشو إيل يو، من الديوان العام للاستطلاع؛ أو تشونغ كوك، من الديوان العام للاستطلاع.

ولمجلس الأمن أيضا دور هام، لا من خلال الاستمرار في عقد مثل هذه الجلسات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، بل ومن خلال النظر في توصية لجنة التحقيق بإحالة الحالة في كوريا الشمالية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب النظر أيضاً في خيارات مناسبة أخرى بشأن المساءلة، وهو ما حثت الدول الأعضاء المجلس على القيام به قبل بضعة أسابيع في مشروع قرار بشأن حقوق الإنسان في كوريا الشمالية اتخذ بتوافق الآراء في اللجنة الثالثة (A/C.3/71/L.23).

وهناك الكثير مما يمكن لفرادى الدول الأعضاء أن تفعله كذلك، بما في ذلك تقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سول، الذي يقوم بجمع أدلة على انتهاكات حقوق الإنسان في كوريا الشمالية بصورة منهجية. ويمكن للدول الأعضاء أن تحترم التزاماتها بموجب قرار جزاءات مجلس الأمن،

وخاصة القيود الجديدة على صادرات الفحم، نتيجة لما نعرفه عن الظروف المروعة في المناجم التي تديرها الحكومة. ويمكن للدول الأعضاء وقف ترحيل الأشخاص الذين تمكنوا من الفرار من كوريا الشمالية، وهي تعي احتمال إرسال من يتم إعادتهم إلى مراكز الاحتجاز.

هذه خطوات يمكن أن نتخذها؛ وهي تحت سيطرتنا. يمكننا إنقاذ العديد من الأرواح ببساطة من خلال عدم إعادة من تمكنوا من عبور الحدود الدولية، معتقدين أنهم قد تحرروا أخيراً من هذه الظروف المؤلمة، إلى كوريا الشمالية. إن شعب كوريا الشمالية لا حول له ولا قوة لتغيير الظروف الأقرب إلى الكابوس التي يعيشها، ويتعرض لكثير من المخاطر إذا ما حاول ذلك. هل يتكلمون عن عدم وجود ما يكفي من الطعام؟ سيساقون إلى معسكرات الاعتقال. هل يحاولون تنظيم الجيران أو زملاء العمل لتغيير الظروف المزرية للمعيشة أو العمل؟ سيساقون إلى معسكرات الاعتقال. هل يفرون من أجل حياة أفضل ويتم ضبطهم؟ سيساقون إلى معسكرات الاعتقال.

ولكننا، نحن الذين لن نتعرض لخطر يذكر إذا تكلمنا نيابة عن أناس يعانون كثيراً، لدينا طرق كثيرة تسمح لنا بالمساعدة في تغيير الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. هل نحن غير مدينين لأولئك العالقين في كوريا الشمالية بأن نحاول على الأقل؟ ألا نريد من الآخرين أن يفعلوا نفس الشيء لو كنا في مكانهم؟

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر نائب الأمين العام، يان إلياسون، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، أندرو غيلمور، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن أوروغواي لا تعترف بأي قيود بشأن أين ينبغي أن تُناقش حقوق الإنسان.

إن حماية حقوق الإنسان إحدى ركائز الأمم المتحدة ومسألة شاملة لعدة قطاعات داخل المنظومة بأسرها. ومن الواضح أن هناك صلة وثيقة بين انتهاكات حقوق الإنسان وتصاعد النزاع وكيفية تحول تلك النزاعات إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين.

وتود أوروغواي، بوصفها بلداً يدافع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويعززها ويحميها، أن تعرب عن فزعها إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة، وحرية التعبير، والخصوصية، والحصول على المعلومات، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية التنقل، والقائمة تطول. وتكتسي حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية خاصة في السياق الحالي للتوترات المتزايدة على الصعيد الإقليمي، الأمر الذي لا يعرض للخطر الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل يهدد أيضاً السلم والأمن الدوليين. وتدرك أوروغواي أن الحالة ليست مقتصرة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باعتبار أن هناك العديد من حكومات البلدان الأخرى التي تنتهك باستمرار حقوق الإنسان لشعوبها؛ ولكن تلك البلدان ليست بالضرورة على جدول أعمال المجلس ولا توجد قرارات للجمعية العامة بشأن الانتهاكات في تلك البلدان.

ونحن نقرّ بأنه لا يوجد من الدلائل الإيجابية سوى القليل جدا على إظهار حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقبلها لبعض الأنشطة التي تقوم بها الوكالات المتخصصة في الترويج وحماية ورصد حقوق الإنسان، مثل تعاون الحكومة الكورية الشمالية مع مفوضية حقوق الإنسان.

وفي هذا العام، نظرت اللجنة الثالثة في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلقت عليه (A/71/402). وفي هذا الصدد، أرسل المجتمع الدولي رسالة واضحة مفادها إدانة الحالة. ولا ترى أوروغواي أي خيار آخر غير مسار الحوار والتفاوض

والالتزام السياسي. ونصرّ مرة أخرى على استئناف المحادثات السداسية، وهي المحفل الذي يؤدي، في رأينا، إلى التوصل بأفضل السبل إلى حل للمشاكل في شبه الجزيرة الكورية.

السيدة شوالجر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تتشاطر نيوزيلندا الشواغل التي حددها نائب الأمين العام إلياسون والأمين العام المساعد غيلمور، فضلاً عن تلك التي أعرب عنها أعضاء المجلس الآخرون، إزاء الشدة والطابع المنهجي لانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وللأسف، لم نر أي تحسن ملموس منذ أن ناقش المجلس آخر مرة هذا البند من جدول الأعمال. وما زالت ترد تبليغات عن بعض أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في عصرنا، بما في ذلك القتل والاسترقاق والتعذيب والسجن والاغتصاب والإجهاض القسري وغيره من ضروب العنف الجنسي الأخرى والتجويع. وليس من المستغرب أن نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعمل بكد لتقييد تقييم مستقل للحالة.

تُحكم قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السيطرة على السكان – وهي سيطرة تستند إلى الرعب الذي تبثّه الانتهاكات الواسعة النطاق والفظيعة لحقوق الإنسان. إنه نظام يُعدم مواطنيه، دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، على أفعال صغيرة مثل مشاهدة وسائط الإعلام الأجنبية أو توزيعها. إن التعذيب وسوء المعاملة في مرافق الاحتجاز، بما في ذلك في نظام معسكرات الاعتقال الواسع، هو أمر روتيني كما سمعنا هذا الصباح. ولا تزال القيود القاسية مفروضة على حرية الحركة للكوريين الشماليين العاديين.

ويدل استمرار هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تشعر بأنها ملزمة بقواعد النظام الدولي. ويجسد برنامج بيونغ يانغ لأسلحة الدمار الشامل هذا الموقف. ويجب ألا نقف وندع هذا الرفض للقواعد المقبولة دولياً، تحت ستار ما يسمى مسألة داخلية، يمضي دونما مساءلة. فالقيام بذلك سيخذل شعب كوريا الشمالية. وسيكون القيام بذلك خذلاناً للبلدان المجاورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تواجه زيادة في التهديدات الأمنية الناجمة عن تطوير بيونغ يانغ المتهور لأسلحة الدمار الشامل – وهو برنامج يجري على خلفية معاناة شعبها. والقيام بذلك سيكون خذلاناً لأنفسنا، بالنظر إلى استمرار النظام في تحدي قرارات المجلس.

وكما أكد المجلس في القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، فهناك حاجة ملحة إلى أن تحترم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتضمن الكرامة المتأصلة للأشخاص داخل إقليمها. وكما أشار آخرون هذا الصباح، ترسل سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مواطنيها إلى الخارج للعمل في ظل ظروف أفيد بأنها تصل إلى حد السخرة. وهذا هو أحد السبل التي تقدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بها على تقويض جزاءات الأمم المتحدة وتمويل برنامجها لأسلحة الدمار الشامل. وترى نيوزيلندا أن تحويل الأموال المحلية تجاه أسلحة الدمار الشامل، وبعيداً عن الدعم الإنساني الذي تشتد الحاجة إليه، أمر مؤسف ببساطة.

وعلى الرغم من الوقت الذي انقضى منذ إصدار تقرير لجنة التحقيق (A/HRC/25/63)، فإن الإلحاح الموجود في توصياتها لم يتضاءل. ويجب أن نضمن أن يظل تصورنا عن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حديثاً. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الهام الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سيول. كما نرحب بتعيين المقرر الخاص الجديد بشأن حالة حقوق الإنسان، توماس كوينتانا، الذي أنجز مؤخراً أول زيارة له إلى المنطقة. وشدد المقرر الخاص على أهمية الجهود الرامية إلى إشراك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتحقيق المساءلة على حد سواء. وهذان هدفان لا يستبعد أحدهما الآخر.

والمشاركة أمر هام لضمان أن نحسّن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، كانت هناك بعض التطورات الإيجابية الصغيرة، مثل التحسينات في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما ينبغي أن نكون مستعدين لدعم الخيارات العملية اللازمة لمتابعة المساءلة ضد من هم داخل نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يتحملون المسؤولية الأساسية عن أبشع الجرائم التي ارتكبت.

وتكرر نيوزيلندا دعوتها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتخاذ خطوات فورية لوضع حد لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والتعاون على نحو مفيد مع المقرر الخاص والآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة النظر في سياساتها، وإزالة القيود المفروضة على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكفالة تقديم المساعدة المجدية التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير عملي في حياة مواطنيها.

كما تشجع نيوزيلندا المجتمع الدولي، ولا سيما الدول التي لديها علاقة راسخة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على إشراك سلطات بيونغ يانغ بشأن قضايا حقوق الإنسان حيثما أمكن، وتشجيع تعاونها ومشاركتها في حوار حول حقوق الإنسان. ويجب أن نجعل شواغلنا معروفة ونوضح أننا نتوقع تحسناً ملموساً.

وأخيراً، ندعو المجلس إلى مواصلة الاهتمام بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالنظر إلى صلتها الواضحة ببرنامج بيونغ يانغ لأسلحة الدمار الشامل واستمرار غياب المشاركة المجدية أو أي تقدم ملحوظ من جانب السلطات في معالجة شواغل المجلس.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر لنائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد أندرو غيلمور، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في البداية، أود أن أؤكد مجددا على موقف وفد بلدي المبدئي القائم على الاعتقاد بأنه ينبغي التصدي للمسائل المثيرة للقلق عن طريق المشاورات والحوار والمشاركة البناءة. ونعتقد أننا بوصفنا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، ولا سيما بصفتنا عضوا في مجلس الأمن، فواجبنا ألا نخجل من إجراء مناقشات بشأن المسائل التي قد تعتبر حساسة أو معقدة. وانطلاقا من هذا الاعتبار أيدنا مقترح للمجلس بإجراء مناقشة بشأن المسألة المعروضة علينا.

ونحيط علما بالمشاركة البناءة من جانب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في آليات حقوق الإنسان. وقد اتضح ذلك من مشاركتها المتواصلة في الاستعراض الدوري الشامل وقبولها لعدد من التوصيات الواردة فيه. ونرى أن التنفيذ الكامل للتوصيات المقبولة سيسهم بشكل إيجابي في تمتع شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحقوق الإنسان وتنميته الاجتماعية والاقتصادية، على نحو ما أوضحه الأمين العام المساعد غيلمور. كما يشجعنا تقديمها للتقرير الجامع للتقارير الثاني والثالث والرابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقريرها الجامع للتقريرين الخامس والسادس إلى لجنة حقوق الطفل.

لقد عمل فريق الأمم المتحدة القطري أيضا مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستكمال الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ونحن ندرك أنه قد تم إدماج مبادئ البرمجة الخمسة – نهج قائم على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، والإدارة القائمة على النتائج، وتنمية القدرات – في الإطار وتكييفها لتلائم السياق القطري. غير أننا نشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على النظر في تلبية الطلبات المقدمة من لجنة التحقيق والمقرر

الخاص لزيارة البلد. فهذه الزيارات – في اعتقادنا – من شأنها أن تتيح لهما إجراء تقييم مناسب لحالة حقوق الإنسان في البلد. كما أنها ستزيد من ضمان مصداقية التقارير الختامية وتبديد المخاوف من التسييس ودحض ادعاءات التحيز. كما نعتقد أن هذه المشاركة من شأنها أن توفر وسيلة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للإعراب عن رأيها وموقفها بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك بشأن مسألة العرقلة. وكذلك تشجع ماليزيا حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تشارك أيضا في أنشطة التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومفوضيته بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

لقد شهد عام ٢٠١٦ اتخاذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للخطوات الخطيرة والاستفزازية المتمثلة في إجراء التجارب النووية وإجراء عدد غير مسبوق من عمليات إطلاق القذائف التسيارية. وتلك الخطوات لا تسهم في بناء الثقة في المنطقة، ولا تعد خطوات بناءة نحو المشاركة والحوار. وقد صوتت ماليزيا مؤيدة للقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي اتخذه المجلس مؤخرا. وكان تصويت ماليزيا تأكيدا لا لبس فيه على اعتقادها بأن التطوير والشراء غير المشروعين لأسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من تكنولوجيات وقدرات من جانب أي دولة هو أمر غير مقبول ولا يمكن أن يتسامح معه المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، تشجع ماليزيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكثف التعاون والمشاركة مع المجلس والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، بهدف معالجة الشواغل الخاصة بعدم الانتشار.

ولا تزال ماليزيا مقتنعة بأن عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الفورية إلى طاولة المفاوضات ستخدم مصالح المجتمع الدولي نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين على أفضل وجه. وتدعو ماليزيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الالتزام مجددا بالحوار السلمي والمفاوضات في إطار المحادثات السداسية الأطراف. وتعتقد ماليزيا أنه ينبغي أن تهدف جميع الجهود إلى إعادة تأكيد الالتزام بصون السلام والأمن الإقليميين وتهيئة بيئة سلمية في شبه الجزيرة الكورية. كما نواصل التشديد على أهمية وفاء جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معا بالشروط المنصوص عليها في اتفاق ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ بهدف مواصلة إحراز تقدم في العلاقات بين الكوريتين، فضلا عن صون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

كما ترى ماليزيا أن المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا – القائم على تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية – لا يزال متاحا باعتباره آلية محتملة للأطراف المعنية والمهتمة للمشاركة البناءة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الصعيد الحكومي الدولي بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

ويود وفد بلدي أن يختتم بيانه بتكرار التأكيد على استعداد ماليزيا للعمل بصورة بناءة مع جميع أعضاء المجلس والأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء وأصحاب المصلحة، علاوة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بشأن هذه المسألة.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أنا أيضا أن أتوجه بالشكر لنائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد أندرو غيلمور، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يرى وفد السنغال أنه يتعين على كل دولة أن تكون مسؤولة عن حماية حقوق مواطنيها وتعزيزها، مما يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. والسنغال مقتنعة بأن ممارسة حقوق الإنسان أمر ضروري بالنسبة لكرامة الإنسان، ولهذا

فقد جعل بلدي حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد وتعزيزها مبدأ أساسيا – مع احترام تنوع مجتمعاتنا البشرية، بطبيعة الحال. ونرى أنه من الضروري تهيئة الظروف من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، مؤكدين على طبيعتها العالمية وغير القابلة للتجزئة والمترابطة.

لذلك فإننا، بوصفنا دولة مستقلة وذات سيادة، نعتقد أنه من المهم أن نشارك بروح من التضامن في جميع المسائل، بما فيها تلك المتصلة بحقوق الإنسان، على أساس الاحترام المتبادل ومن خلال حوار بناء. ومن هذا المنطلق قمنا بتنفيذ آليات مناسبة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يمثل تحديا مستمرا يشكل أحد ركائز منظمتنا. وفي الواقع، فإن الآليات التي أنشأتها الأمم المتحدة – لا سيما مجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية – فإنها وإن لم تكن مثالية، لكنها أدوات هامة وتكميلية للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان، على نحو ما يظهر في تقارير الأمين العام ذات الصلة.

وبعد ما تقدم، فإننا نحيط علما على نحو خاص بتقرير مجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونشجع هذا البلد على زيادة التعاون مع الآليات ذات الصلة من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وبخاصة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٣/٢٢.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إسبانيا.

أود أنا أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، والأمين العام المساعد، السيد أندرو غيلمور.

إن أي انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومن المؤسف أن هذا النوع من الحالات كثيرا ما يتكرر حدوثه في كثير من الأماكن في العالم، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست استثناء. ولهذا السبب لا تزال إسبانيا تؤيد استمرار نظر مجلس الأمن في هذه المسألة. لن أسهب في التفاصيل، ولكنني بطبيعة الحال أشعر بالدهشة من أن تسمح حكومة قادرة على تحديث ترسانتها بأي ثمن أن يعاني شعبها من مجاعات مستمرة. وما يثير دهشتي أكثر من ذلك هو أن الدولة نفسها – وهي المسؤولة عن أمن مواطنيها وحمايتهم – هي السبب الرئيسي لشعورهم باليأس.

إن مواطني كوريا الشمالية يريدون الفرار من بلدهم. إنهم يسعون إلى الحرية والكرامة والاحترام وهم على استعداد للمخاطرة بحياتهم من أجل تحقيق تلك الغاية. حتى انهم مستعدون لمواجهة مخاطر الإعدام بإجراءات موجزة. وتشكل النساء قرابة ٨٠ في المائة من الذين يتمكنون من الخروج، وفي كثير من الأحيان تقوم شبكات الاتجار بالبشر باختطافهن وإجبارهن على ممارسة البغاء أو الزواج في الخارج.

ومن المهم الإشارة إلى أنه قد تم إحراز تقدم، من قبيل إصدار تقارير عن التنفيذ، كما شهدنا في تقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. غير أن هنالك الكثير الذي يتعين القيام به.

ولم يقف مجلس الأمن موقف اللامبالاة حيال معاناة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويعد القرار (٢٠١٦) ٢٣٢١، الذي تم اتخاذه قبل أسابيع قليلة وهو آخر قرار لفرض جزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثالا جيدا على ذلك. ولكن يجب علينا أن نواصل عملنا وأن نظل مدركين بأن إدانة انتهاكات حقوق الإنسان هي بلا شك أمر ضروري ولكنه غير كاف. كما يجب أن يكون الضغط

مصحوبا بالحوار. ومن هذا المنطلق، أود أن أسلط الضوء على أربعة عناصر تعتبرها البعثة الإسبانية عناصر أساسية.

أولا، إن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، والتي اضطلعت بدور هام بوصفها آلية ضغط، استطاعت أيضا اعتماد قناة مصرفية لتمويل وكالات الأمم المتحدة العاملة في ذلك البلد.

ثانيا، يجب أن نقدم الدعم اللازم لوكالات الأمم المتحدة العاملة في البلد. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على العمل الذي يجب أن يضطلع به مكتب مفوضية حقوق الإنسان، الذي افتتح العام الماضي في سول، والعمل الذي يضطلع به حاليا.

ثالثا، يجب علينا تقديم الدعم اللازم للمجتمع المدني.

رابعا، ثمة حاجة إلى بعث رسالة واضحة جدا ضد الإفلات من العقاب، ولكن ذلك لا يمكن أن يحدث إذا لم يكن هناك سوى مشارك واحد في الحوار. ولذلك يجب أن تكون الخطوة الأولى هي تسهيل زيارة المقرر الخاص وآليات حقوق الإنسان الأخرى إلى البلد والتي منعت منذ فترة طويلة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نصر على قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتفسير المئات من عمليات الاختطاف، ومعظمها لمواطنين يابانيين، ولم يتم حتى الآن تحديد مكان وجودهم. ولا يمكننا أن نحقق السلام والاستقرار في المنطقة إلا عندما يتحمل نظام بيونغ يانغ مسؤوليته عن ذلك الانتهاك لسيادة الدول المجاورة.

والحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معقدة للغاية وتتطلب نهجا متعدد الأبعاد. ويحدونا الأمل في أن تساعد هذه الجلسة على ضمان استجابة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للشواغل التي تم الإعراب عنها اليوم، وأخيرا وقف انتهاكات حقوق الإنسان الداخلية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

بالنيابة عن نائب الأمين العام يان إلياسون، أود أن أقدم الشكر إلى أعضاء المجلس على عملهم، والاعتذار لأنه اضطر إلى مغادرة القاعة. إن نائب الأمين العام يؤدي مهامه اليوم بصفته الأمين العام بالنيابة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بقيادتكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووفدي ممتن جدا لكونه مشاركا في هذه الجلسة الهامة. أود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون، والأمين العام المساعد أندرو غيلمور على إحاطتيهما الإعلاميتين النيرتين اللتين ذكرتانا مرة أخرى بسبب وجوب تناولنا مسألة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه القاعة.

وبشكل شخصي، أدلي، بقلب يخالجه الحزن، ببياني الأول إلى مجلس الأمن بصفتي الممثل الدائم الجديد لجمهورية كوريا بشأن مسألة لها هذه الآثار الخطيرة على مستقبل أمتنا المنقسمة.

ومنذ عام ٢٠١٤، عندما ألقت لجنة التحقيق لأول مرة الضوء على حالة حقوق الإنسان المتردية وغير المسبوقة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تحرك المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، بسرعة من أجل السعي إلى إيجاد حل مبكر لها. واتخذت أيضا خطوات ملموسة لإنقاذ الكوريين الشماليين من الألم والرعب الذين يبتليان حياتهم يوميا. وهذه الخطوات، على سبيل المثال لا الحصر، تشمل إنشاء مكتب مفوضية حقوق الإنسان في سيول في العام الماضي، وفريق الخبراء المستقلين بشأن المساءلة في هذه السنة.

ولكن مما يؤسف له أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واصلت تجاهل النداءات الدولية الداعية إلى تحسين سجلها في

مجال حقوق الإنسان. وهناك حالات كثيرة جدا من التعذيب والإعدام والاحتجاز التعسفي ما زالت ترتكب، ويختفي الأشخاص بين عشية وضحاها إلى معسكرات الاعتقال السياسي الخالية من أي مظهر من مظاهر مراعاة الأصول القانونية. كما توجد الأدلة على الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان بين صفوف ٦٠ ٠٠٠ من الكوريين الشماليين العاملين في الخارج، الذين يعانون من ما يرقى إلى السخرة. حتى وأنا أتكلم، يخاطر عدد كبير من الكوريين الشماليين بأرواحهم لعبور الحدود بحثا عن الحرية والسعادة. إن أبناء الشعب في كوريا الشمالية محكوم عليهم العيش حياة بائسة من لحظة ولادتهم ووقوعهم في شرك جهاز الدولة الذي يدوس بشكل منهجي على حقوق الإنسان الأساسية لديهم.

وكما أشير إلى ذلك بحق في مشروع القرار A/C.3/71/L.23، الذي اعتمدته اللجنة الثالثة للجمعية العامة في الشهر الماضي، تكمن خطورة المشكلة في أن من يرتكب هذه الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان هي المؤسسات الخاضعة للسيطرة الفعلية لقيادة البلد. وتستخدم القيادة في بيونغ يانغ بوقاحة حملة من الإرهاب لمجرد الإبقاء على نظامه.

وعلاوة على ذلك، فقد ضخ موارد بلده الشحيحة أصلاً في عمليات تطوير الأسلحة والقذائف النووية، في حين تجاهل تماما سبل عيش الفقراء من شعبه. وفي الواقع، بددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه السنة وحدها ما يقدر ب ٢٠٠ مليون دولار على تجربتين نوويتين و ٢٤ عملية إطلاق للقذائف. وفي أيلول/سبتمبر، تمادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إجراء التجربة النووية الخامس بالقرب من منطقة تضررت بشدة بسبب أسوأ فيضانات منذ عقود، والتي لم تكن قد حدثت سوى قبل يومين من إجراء التجربة. كيف يمكن أن نستوعب هذا السلوك الوقح والشائن من قبل نظام يتسول الحصول على المعونة الدولية من أجل إصلاح الأضرار الناجمة عن الفيضانات، ومع ذلك يقوم بإنفاق مبلغ أكبر بكثير من المال على تطوير أسلحة الدمار الشامل؟

إن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهور لتطوير الأسلحة النووية لا يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين فحسب، لكنه يمثل أيضا مشكلة خطيرة لحقوق الإنسان تهدد بقاء شعبها، المعرض للخطر بالفعل. وهذا هو السبب في تميّز حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن حالات حقوق الإنسان في أماكن أخرى من العالم، والسبب في قيام مجلس الأمن بدور هام في السعي إلى إيجاد حل لها.

إن تاريخ الانقسام في شبه الجزيرة الكورية الذي امتد لأكثر من نصف قرن يمثل تاريخا من الألم والبؤس لـ ١٣٠ ٠٠٠ أسرة تم فصلها في كلا الجزأين من شبه الجزيرة المقسمة. وبعد مرور سبعة عقود على تقسيم أمتنا، نشهد فصلا حزينا آخر من الانفصال الأسري الذي تجري كتابته في تاريخ شبه الجزيرة الكورية. ومن الأمثلة على ذلك القصة المحزنة جدا لـ ٣٠ ٠٠٠ من اللاجئين الكوريين الشماليين الذين استقروا في الجنوب الآن. وكثمن لحريتهم التي حصلوا عليها حديثا في الجنوب، فإنهم يعيشون حياة من الألم، ويتوقون ليلا ونهارا للم شملهم مع الأحباء الذين تركوهم في الشمال.

ويمكن أن يكون لدى الزعيم الكوري الشمالي اعتقاد راسخ بأن الأسلحة النووية والقذائف هي الوحيدة التي يمكن أن تكفل بقاء النظام، ولكن هذا هو وهم. ولا يمكن لأي نظام الحفاظ على نفسه ما دام هناك أولئك المستعدون في الوطن لأن يخاطروا بحياتهم هربا من حكم الإرهاب. ويجب اتخاذ خطوات ملموسة وحقيقية دون مزيد من التأخير كي يتسنى لأولئك الناس – أينما يقيمون – الاستمرار في عيش حياة طبيعية وكريمة. وحتى يحين ذلك اليوم حيث نرى هذا التغيير

في سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يجب علينا أن نواصل الضغط على هذا البلد. وإذا توقفنا عن العمل معا على هذه الجبهة المتحدة، فسيكون ذلك بمثابة تحريض على ارتكاب أكثر انتهاكات حقوق الإنسان جسامة ومنهجية وانتشارا في العالم. وكما قال ذات مرة وليام غلادستون، ”تأخير العدالة هو عدم تحقيقها.“

ولا يسعني أن أتذكر، إلا بشعور بالألم، القصة التي استمعت إليها من امرأة كورية شمالية قبيل مغادرتي سول في الشهر الماضي. فقد ماتت رفيقتها في الزنزانة، والتي كانت شابة في مقتبل العمر، سحقا عندما كانت في معسكر الاعتقال في كوريا الشمالية نتيجة قفز السجينات الأخريات في الزنزانة عليها للإمساك بجرذ وقع في إناء حسائها والتهامه. ولقد ذُهِلت ولُجِمت فيما كانت تلك المرأة تسرد تلك القصة المؤرقة، بدموع في عينيها وإمارات غضب على وجهها. غير أن تلك قصة واحدة من قصص كثيرة جدا.

ويجب أن يدرك الزعيم الكوري الشمالي، قبل فوات الأوان، أن الوقت ليس في صالحه. ويجب عليه أن يصغي بانتباه إلى صوت العقل المهيب الذي يتردد في القاعة اليوم، وأن يعي أن ذلك الظلام لا يمكن أبدا أن يطغى على النور.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.